تنافسية الاقتصاد الجزائري في منطقة جنوب وشرق المتوسط ودول وسط وشرق أوروبا

أ.فريدة لرقط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف1 - الجزائر

ملخص

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأساسي لدول المتوسط، وكذا دول وسط وشرق أوروبا، لذلك فإن تحرير المبادلات يشكّل تحديا لدول المنطقتين التي ستتنافس في الأسواق الأوروبية. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري في مواجهة دول المنطقتين في الأسواق الأوروبية، نظرا لتقارب مزاياها النسبية. لقد أوضحت المقارنة أن الاقتصاد الجزائري لا يواجه منافسة من دول البيكو بقدر ما يواجهها من دول المتوسط، ومنه فإن تنمية الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية تصبح ضرورة للرفع من التنافسية الدولية للاقتصاد الجزائري.

Résumé

L'UE est le partenaire commercial principal des pays méditerranéens ainsi que des pays de l'Europe centrale et orientale. La libéralisation des échanges constitue un défi aussi bien pour les PECO que pour les pays méditerranéens qui se concurrencent sur les marchés de L'UE. La présente étude vise à évaluer la compétitivité de l'économie algérienne, sur les marchés européens, face aux pays des deux régions, en question vu que leurs avantages comparatifs sont relativement proches. L'étude a montré que la concurrence à laquelle fait face l'économie algérienne de la part des pays PECO n'est pas aussi importante que celle des pays méditerranéens. Ainsi, le développement des activités à forte valeur ajoutée devient une nécessité pour améliorer la compétitivité internationale de l'économie algérienne

مقدمة:

يعد الانفتاح لاقتصادي والتجاري من متطلبات المشاركة في التجارة الدولية، والذي يكون، إما على المستوى الدولي في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أو على المستوى الإقليمي في إطار الاتفاقيات الجهوية مع التكتلات الإقليمية. اختارت الجزائر وقبل انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، أن تحرّر تجارتها إقليميا، في إطار الشراكة الأورو- متوسطية. إن توسّع الاتحاد الأوروبي نحو دول وسط وشرق أوروبا (دول البيكو)، وهي دول تسعى لتطوير اقتصادياتها، وزيادة مشاركتها في الأسواق الأوروبية، جعل الاقتصاد الجزائري يواجه صعوبات وتحدّيات لزيادة حصته التصديرية في الأسواق الأوروبية، في مواجهة دول جنوب وشرق المتوسط ودول البيكو، ولذلك لا بد من تحديد إمكانيات وفرص الاقتصاد الجزائري التنافسية في تلك المنطقة.

إشكالية البحث:

إن فرص ومكاسب التنافس بين الجزائر وباقي دول المتوسط ودول البيكو، تتجلى في تقارب مستواها الاقتصادي وتشابه مزاياها النسبية، وهذا يعني أنها ستكون على درجة متقاربة من التنافس في الأسواق الأوروبية، لذلك فإن إشكالية الدراسة تستدعي الإجابة على السؤال التالي: "**ما هي القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في منطقة دول جنوب وشرق المتوسط ودول وسط وشرق أوروبا؟**"

فرضيات البحث:

نجيب عن الإشكالية السابقة من خلال الفرضية التالية:

- تساهم القدرات للاقتصادية والتنافسية الاقتصاد الجزائري في اكتساب حصة سوقية في منطقة جنوب وشرق المتوسط ودول وسط وشرق أوروبا.

محاور البحث:

ستتم دراسة الموضوع من خلال المحاور التالية:

- **المحور الأول**: المشاركة والتنافسية الدولية وخلفيات توسّع الإتحاد الأوروبي.
- **المحور الثاني**: تنافسية الاقتصاد الجزائري في مواجهة دول المنطقتين.
- **المحور الثالث**: فرص تنمية تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال بعض الصناعات.

المحور الأول: المشاركة والتنافسية الدولية وخلفيات توسّع الإتحاد الأوروبي

تختلف أسباب وأهداف توسّع الإتحاد نحو دول المتوسط ودول البيكو، ويظهر ذلك الاختلاف في طريقة نوع المشاركة التي عقدها الاتحاد بين الطرفين. إن الاتفاق مع الدول المتوسطية هو في شكل شراكة وتعاون، والتي لا يمكن أن تتحوّل إلى اندماج، بينما يعتبر الاتفاق مع دول وسط وشرق أوروبا، اتفاق تعاون تحضيرا للاندماج. وتختلف أهمية الشراكة عن الاندماج كما سيتم توضيحه في المبحث الأول.

المبحث الأول: المشاركة والتنافسية الدولية، المفهوم والأهداف

تسمح الاتفاقيات التجارية بين الدول بتبادل المزايا بين أعضائها، ومنه فإن اختلاف الشراكة عن الاندماج يحدّد نوع المزايا الممنوحة، والتي تؤثر على تنافسية أطراف المشاركة في الأسواق المشتركة.

أولا: المشاركة الدولية، المفهوم والأهداف: نوضّح فيما يلي أنواع المشاركة الدولية وأهدافها.

1- المفهوم: تقوم فكرة التكتل الاقتصادي على المشاركة الاقتصادية الدولية، والتي إما أن تكون في شكل تكامل اقتصادي أو تعاون اقتصادي، ويختلف تعريف كل منهما كالتالي:

أ - **التكامل الاقتصادي**: أو ما يسمى أيضا بالتكتل الاقتصادي أو بالاندماج الاقتصادي، ويعرفه Myrdal[1] على أنه العملية الاقتصادية والاجتماعية، التي تتم بموجبها إزالة الحواجز بين الوحدات الاقتصادية

المختلفة، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الوطني والإقليمي. ما يميّز التكامل الاقتصادي، كونه يتم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وتاريخيا وجغرافيا وثقافيا واجتماعيا وحضاريا، [2] والتي تجمعها المصالح الاقتصادية المشتركة.

يهدف التكتل بين تلك الدول إلى تعظيم مصالحها، بحيث تصل إلى حد توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية والنقدية وحتى الاجتماعية، حتى تنتهي بإنشاء سلطة فوق قومية. إن شكل هذه المشاركة هو ما حققته دول الاتحاد الأوروبي، التي أصبح لها برلمان أوروبي، وقضاء أوروبي، وبنك أوروبي وغيرها من المؤسسات المشتركة. ويدخل اتفاق التعاون بين الاتحاد ودول البيكو في هذا الإطار.

ب- التعاون الاقتصادي: ويعني إزالة بعض العقبات فقط في العلاقات الاقتصادية والتجارية، وإجراءات التنسيق بين الدول، وهو ما يظهر في معظم التكتلات الإقليمية، يهدف هذا التعاون إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة.[3]

كما يمكن أن يكون التعاون الاقتصادي بين التكتل الاقتصادي - أي بين الدول التي شكّلت اندماجا اقتصاديا- وبين دول من خارجه،[4] حيث تجمع الاتفاقات بين دول متجانسة شكّلت فيما بينها تكتل اقتصادي، وبين دول من خارجه عادة ما تكون دول أقل مستوى. ترتكز المشاركة من هذا النوع على الجانب التجاري كوجه ظاهر وعلى الجانب السياسي كوجه خفي[5] بحيث يكون هو الهدف الحقيقي من التعاون. يتضمن التعاون المساعدات المالية والاجتماعية والبيئية، دون أن يرقى ليصبح مشاركة في شكل تكامل اقتصادي. وهو ما ينطبق على الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط.

2- الأهداف: تسعى الدول عند إقامتها لتكتل أو تعاون اقتصادي إلى تحقيق نوعين من الأهداف: [6]

أ- هدف سياسي: ويتمثل في ضمان موقع تفاوضي اقوي على المستوى الدولي في المسائل السياسية الدولية، وحتى العسكرية.

ب- هدف اقتصادي: وهو الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج والادخار ومنه النمو الاقتصادي وذلك عن طريق:

- تعزيز السياسات الوطنية لزيادة القدرة التنافسية على مستوى التجارة الدولية؛
- إيجاد بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر باعتباره قوة دافعة للتجارة؛
- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، وبتالي فتح أسواق تصديرية جديدة؛
- استغلال المزايا النسبية للدول بشكل متكامل في إطار إقليمي.

ومنه تختلف المزايا الممنوحة للدول الشريكة في إطار الشراكة عنه في إطار الإندماج.

ثانيا: التنافسية الدولية، المفهوم والمؤشرات: يرتبط مفهوم التنافسية بالقدرة على التواجد في الأسواق الدولية، ومنه تظهر تنافسية الدول في اكتساب حصص سوقية أكبر في مواجهة دول أخرى.

1- المفهوم: توجد عدة تعاريف للتنافسية الدولية نعرض منها:

أ- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المنافسة الخارجية، في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل الحقيقي، وكذلك قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية".[7]

ب- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي: في تقريره حول التنافسية لسنة 2010-2011 "هي مجموع المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية لبلد ما".[8] ويُحدد مستوى الإنتاجية بدوره المستوى الدائم للرفاهية التي يتمتع بها ذلك البلد، أو بمعنى آخر فالاقتصاديات الأكثر تنافسية هي القادرة على تحقيق مستويات عالية من المعيشة لمواطنيها.

ترتبط التنافسية الدولية إذا بقدرة البلد على زيادة حصصه في الأسواق المحلية والدولية والتي ترتبط بدورها بقدرة البلد على تنويع صادراته، التخصّص في المنتجات الصناعية الأكثر تطوّرا، جذب الاستثمارات، استيعاب التكنولوجيا، ارتفاع الدخل وغيرها.

2- مؤشرات التنافسية: تختلف مؤشرات التنافسية حسب التعريف الذي يتم تبنيه وما تحتاجه الدراسة، وتستلزم دراستنا أن نتبنى المؤشرات التالية، والتي نستنتجها من التعريفين السابقين:

أ- الحصص السوقية في المبادلات التجارية: إذ كلما زادت صادرات البلد نحو سوق معينة وزادت مبادلاته، اكتسب حصصا سوقية أكبر، وهذا يعني أنه يكون أفضل تنافسية.

ب- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: إذ تتوجه تلك الاستثمارات نحو الدول التي تتوفر على بيئة أعمال ملائمة، وكذلك على عوامل الإنتاج التي تسهّل القيام بالاستثمار، وهي العناصر التي تشير إلى مدى تطوّر الاقتصاد.

ج- تنوّع المنتجات المصدّرة: فتوسع الحصص السوقية يرتبط أيضا بتنوع المنتجات المقدّمة للأسواق المستهدفة، وكذلك نوع تلك المنتجات، فالمنتجات المصنّعة والتكنولوجية ليست لها نفس الديناميكية في التجارة الدولية والتي تعكس القدرات التكنولوجية والبشرية.

المبحث الثاني: خلفيات و أهداف توسع الاتحاد الأوروبي

ندرس من خلال هذا المبحث، اختلاف نوع الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوروبا، وبينه وبين دول جنوب وشرق المتوسط، ومنه تأثير نوع الشراكة على المكانة التنافسية لكل منها في الأسواق الأوروبية.

أولا: توسّع الاتحاد الأوروبي نحو دول جنوب و شرق المتوسط: عقد الاتحاد الأوروبي مع تلك الدول اتفاق تعاون في صيغتين، الأولى: اتفاق الشراكة والثانية: سياسة الجوار.

1- اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية: يرجع أصل العلاقات بين تكتل الدول الأوروبية ودول جنوب وشرق المتوسط إلى فترة السبعينات (1976:الجزائر، تونس المغرب، 1977: الأردن، سوريا، مصر) والتي كانت عبارة عن اتفاقيات تعاون في إطار المعاملة التفضيلية لمنتجات الدول المستعمرة سابقا، تغيّر شكل وهدف

ومجال تلك العلاقات، إذ تحوّلت اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات شراكة في إطار سياسة متوسطية جديدة، والتي سميت بعملية برشلونة.[9]

تجسد مفهوم الشراكة الأورو-متوسطية من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995، إذ تم الاتفاق على إقامة شراكة في العديد من المجالات بين 15 دولة أوروبية و11 دولة متوسطية إضافة إلى السلطة الفلسطينية، من أجل إقامة إطار للعلاقات الثنائية والإقليمية بين تلك الدول.

أ- أهداف عملية برشلونة: تهدف العملية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- إنشاء منطقة أوربية-متوسطية آمنة ومستقرة مبنية على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؛
- إقامة علاقة تجارية حرة بما يتماشى مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة على مدى فترة انتقالية؛
- إقامة منطقة للتجارة الحرة في السلع المصنعة والتحرير التدريجي للمنتجات الزراعية؛
- إقامة تعاون في الشؤون الاجتماعية والهجرة.

إن الأهداف السابقة تخفي في طياتها التزامات كثيرة على عاتق الدول المتوسطية أكثر من فرص التنمية، منها التحرير التدريجي للسلع الزراعية التي تتمتع بعض الدول المتوسطية مزايا مهمة ضمنها وكذلك الالتزام بقواعد المنظمة، وبالتالي جاء الاتفاق لحماية مصالح الدول الأوروبية أكثر من إعطاء فرصة لإقامة علاقات تجارية تتناسب ووضع الدول المتوسطية النامية.

ب- الأبعاد الأساسية لعملية برشلونة: يتضمن مشروع الشراكة، لأجل تحقيق الأهداف السابقة، الأبعاد التالية:

- البعد السياسي والأمني: يهدف إلى إنشاء فضاء موحّد للسلام والاستقرار، يرتكز على التنمية المستدامة، إقامة دولة القانون والديمقراطية و احترام حقوق الإنسان.
- البعد الاقتصادي والمالي: يشمل الإنشاء التدريجي لمنطقة تبادل حر تشجّع على استغلال الإمكانيات الاقتصادية المقترنة بتنمية اقتصادية-اجتماعية متوازنة ومستديمة.
- البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني: يهدف إلى تكثيف الحوار بين الثقافات، والأديان والشعوب، وكذا تشجيع التبادل بين المجتمع المدني والمواطنين، خاصة بين النساء والشباب.

رغم تعدّد أبعاد الاتفاق، إلاّ البعد السياسي و الأمني يعتبر جوهر مشروع الشراكة، ويظهر ذلك جليا من خلال صياغة مشروع الميثاق الأوروبي المتوسطي المقترح من طرف ألمانيا سنة 1999 تحت مسمى "خطوط استرشادية حول تطوير الميثاق الأوروبي - المتوسط للسلام و الاستقرار" إذ تحدّدت الخطوط الاسترشادية بأربع:[10]

- دعم السلام و الاستقرار؛
- تطوّير من متطلبات الأمن؛
- معالجة الظروف لاجتماعية و الاقتصادية التي تهدد استقرار الإقليم؛
- أن يدعم القيّم المشتركة والمبادئ المتفق عليها.

2- سياسة الجوار: مرة أخرى دخلت الدول المتوسطية في علاقات تعاون مع الاتحاد الأوروبي، ولكن هذه المرة في إطار أوسع، وهي "**سياسة الجوار**" [11] التي أعلنها الاتحاد سنة 2004 لمنع ظهور خطوط تقسيم جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسّع وجيرانه، حيث شمل الاتفاق دولا جديدة هي: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، ليبيا، مولديفيا، أوكرانيا. بحيث تكون السياسة ثنائية بين الإتحاد وكل دولة على حدا. ومنه أصبحت عملية برشلونة منتدى متعدّد للحوار والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من دول المتوسط.

أ- أهداف سياسة الجوار: من بين الأهداف الرئيسية لتلك السياسة ما يلي:[12]

- إقامة منطقة سلام واستقرار، وذلك استجابة لأحد أهداف "الإستراتيجية الأمنية الأوروبية" والتي تنص على ضرورة تدعيم أمن أوروبا ضمن محيطها المباشر، ويعتبر هؤلاء الجيران شركاء أساسين يواجهون تحديات سياسية واجتماعية يمكن أن تشكل مصدرا لعدم الاستقرار في أوروبا.
- منح الدول المجاورة علاقات متميّزة تقوم على الالتزام المتبادل للقيم المشتركة (الديمقراطية، حقوق الإنسان، دولة القانون وأسس اقتصاد السوق والتنمية المستدامة).
- التنسيق السياسي وتعميق التعاون الاقتصادي.

لقد اشترط الاتحاد على جيرانه، أن يمتثلوا للمعايير الأوروبية أولاً، من أجل الاستفادة من المشاركة بالسوق الداخلية والدعم المالي، ورغم أن اللجنة الأوروبية قد صرحت في ديسمبر 2007 " بأن الشراكة المتوسطية تبقى حجر الأساس في تعاون الاتحاد اتجاه جيرانه الجنوبيين، [13] إلاّ أن المحور الأمني بقي هاجس الاتحاد سواء في سياسة الشراكة أو في سياسة الجوار.

ب- محاور سياسة الجوار: ركزّت سياسة الجوار على المحور الأساسي وهو الجانب السياسي والأمني: من خلال احترام مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، استقلالية القضاء، وغيرها. وكان المحور الاقتصادي أقل أهمية.

ثانيا: توسّع الاتحاد الأوروبي نحو دول وسط وشرق أوروبا: يدخل اتفاق إدماج دول وسط وشرق أوروبا في الاتحاد الأوروبي، ضمن الأهداف الجيوسياسية والعسكرية لإعادة رسم خريطة أوروبا بعد الحرب

الباردة. وللوصول إلى تحقيق الأهداف السياسية والأمنية، فان الاتحاد اختار مدخل التكامل أو الاندماج الاقتصادي.[14]

1- مفاوضات الاندماج: ارتبطت بلدان وسط وشرق أوروبا بالاتحاد الأوربي، بداية باتفاقيات تعاون عُرفت" باتفاقيات أوروبا "والتي تم التوقيع عليها بين سنتي 1991 و1995 ودخلت حيز التنفيذ بين 1994 و1996، كان هدفها إقامة منطقة للتجارة الحر وكذلك تهيئة تلك الاقتصاديات إلى اقتصاد السوق.[15]

انتهت مفاوضات الانضمام في قمة كوبنهاجن في ديسمبر 2002، بضم أثينا سنة 2003 وعشرة دول أخرى في 2004 هي: قبرص، مالطا، التشيك، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولونيا، سلوفاكيا، سلوفينيا المجر، ثم انضمت بلغاريا ورومانيا سنة 2007 وكرواتيا سنة 2013 ومنه أصبح الاتحاد الأوروبي يضم 28 دولة[16] ويشكّل أكبر تكتل اقتصادي في العالم بحوالي 505 مليون نسمة أي 8%من سكان العالم.[17]

2- دعائم تحضير دول البيكو للانضمام: اشترط الاتحاد الأوروبي على الدول المنضمة إليه، تهيئة اقتصادياتها والتحوّل إلى اقتصاد السوق حتى تستطيع تحمّل ضغوطات المنافسة عند الانضمام. قامت تلك الدول بإعادة بناء اقتصادياتها وصناعاتها ووضع إطار مؤسساتي يحكم السوق، إصلاح النظام التعليمي، مراقبة البنوك، وضع سياسة للمنافسة، حماية حقوق الملكية الفكرية.

استندت عملية تحضير دول وسط و شرق أوروبا **" البيكو"** إلى أربعة دعائم رئيسية هي:[18]

- الأولى: اتفاقيات شراكة سياسية، اقتصادية وتجارية؛
- الثانية: إطار تفاوضي للاستيعاب التدريجي لخبرة الاتحاد؛
- الثالثة: إسناد مالي قوي.
- الرابعة: عملية دعم المؤسسات لزيادة قدرتها التنافسية.

ثالثا: تشابه اقتصاديات دول المتوسط و دول البيكو خلال عقد اتفاق الشراكة واتفاق الانضمام: خلال فترة التسعينات وهي فترة التحرير الاقتصادي والتحوّل نحو اقتصاد السوق بالنسبة للمنطقتين، تشابهت الوضعية الاقتصادية لدول المتوسط ودول البيكو، وتمثلّت بعض جوانب التشابه فيما يلي:[19]

- ارتفاع المديونية الخارجية لدول البيكو، حيث كانت تقارب 160 مليار دولار في 2000، وكانت تشكّل في المتوسط 40% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها بلغت 75% في بلغاريا و 60% في المجر.
- انخفاض احتياطات الصرف، حيث قدرت ب 70 مليار دولار فقط سنة 2000، و التي كانت تغطي سداسي واحد من الواردات بالنسبة لمجموع دول البيكو.
- أسواق ضيقة، وقطاع زراعي متضخم، صناعات ذات قيمة مضافة منخفضة تعتمد على كثافة العمل وذات إنتاجية وتنافسية ضعيفة(.

انطلاقا من المؤشرات الكلية السابقة، يتضح إن دول البيكو ودول المتوسط كانت في موقع متقارب للمنافسة في الأسواق الأوربية عندما عقد الاتحاد اتفاقيات مع الطرفين، و هذا ما جعل دول المتوسط تتخوّف من منافسة دول البيكو لها، عندما أُعلن انضمامها للاتحاد.

رابعا: مخاوف دول المتوسط من منافسة دول البيكو في الأسواق الأوروبية: يعتبر الاتحاد شريكا أساسيا لدول جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي فان اتفاقيات انضمام دول البيكو قد زادت من مخاوف دول المتوسط، من فقدان تنافسيتها في الأسواق الأوربية، خاصة في ظل:[20]

- عدم تطوّر اقتصادياتها خلال الفترة الانتقالية، بالسرعة التي تمكّنها من تخفيف الانعكاسات السلبية لتوسع الاتحاد والقدرة على المنافسة بعد رفع الحواجز الجمركية بشكل نهائي؛
- إمكانية تحوّل الاستثمارات الأوربية المباشرة إلى دول البيكو، خاصة في ظل بيروقراطية الإدارة في الدول المتوسطية؛
- الانعكاسات المتوقعة للشروط السياسية وما تتضمنه من تطبيق للديمقراطية؛
- غياب الاعتماد المتبادل للأنظمة الإنتاجية وعدم اندماج أسواق المتوسط، عكس دول البيكو التي تشكّل سوقا واحدة؛
- سوء استغلال الاستثمارات والمعونات، وعدم مرونة توظيف الموارد؛
- استفادة دول البيكو من الفترة التحضيرية في تكوين قاعدة صناعية قوية وكذلك تكوين يد عاملة مؤهلة.
- إذا، فالوضعية الاقتصادية المتشابهة للمنطقتين، تجعل المنافسة قوية بينهما، في الأسواق الأوروبية.

المحور الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري في مواجهة دول المنطقتين

إن تشابه الاتفاق الذي عقده الاتحاد بين دول المتوسط ودول البيكو في منتصف التسعينات، جعل تنافسيتها متقاربة في الأسواق الأوروبية، ولكن الإجراءات التي ترافقت مع الاتفاقيتين أوضحت أن هناك دعما وتفضيلا لدول البيكو على حساب دول المتوسط، ممّا سيؤثر على مكانتهما التنافسية في الأسواق الأوروبية. نحلّل ذلك من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول: الأهمية النسبية للمنطقتين بالنسبة للاتحاد الأوروبي

يتعامل الاتحاد الأوروبي مع دول المتوسط ودول البيكو ككتلتين، وسيتم عرض مجموعة من العناصر التي تُظهر تفضيل الاتحاد لدول البيكو مقارنة بدول المتوسط ممّا يؤثر سلبا على تنافسية هذه الأخير في الأسواق الأوروبية مستقبلاً. ومنه ندرس العناصر : - المساعدات المقدمة للمنطقتين، - الاستثمارات الأجنبية، - المبادلات التجارية.

أولا: المساعدات الموجهة للمنطقتين: يرتبط تطوّر تجارة دول المتوسط مع دول الاتحاد كثيرا ببرامج المساعدات المالية ولهذا فإنها تخشى من تأثّر تلك المساعدات في ظل توسّع مساعدات الاتحاد لدول البيكو.

1- المساعدات المالية لدول البيكو: حيث كانت المساعدات قبل الانضمام أهم من تلك بعد الانضمام والتي عوضّتها الاستثمارات المباشرة.

أ - المساعدات قبل الانضمام: تبنى الاتحاد برنامج مساعدات مالية ما قبل انضمام دول البيكو، وذلك لأن انفتاح الدول الضعيفة علة الدول القوية اقتصاديا ينتج عنه تكاليف لا يمكن للدول الضعيفة أن تتحملّها دون تعويضات مالية.

- **أهداف المساعدات المالية:** تمثلت تلك الأهداف فيما يلي:[21]

- إعادة التأكيد على الشروط السياسية والاقتصاد لعضوية دول أوروبا الشرقية والوسطى للاتحاد الأوروبي.
- تقديم ما سيلزم من مساعدات مالية و فنية لتهيئة الهياكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول الراغبة في الانضمام للإتحاد وتعديل القوانين المحلية بما يتناسب مع القوانين المشتركة السائدة في الإتحاد .
- متابعة التقدم في عملية التهيئة للانضمام و اتخاذ ما يلزم من تصحيحات.

- **نوع المساعدات:** تمثّلت تلك المساعدات من خلال ثلاث برامج أساسية هي:

- برنامج المساعدات المجتمعية لدول أوروبا الوسطى والشرقية PHARE: [22] (بولونيا، المجر، مساعدات لإعادة تهيئة الاقتصاد) وهو برنامج مساعدات مقدم من أجل إعادة بناء اقتصاديات تلك الدول، وُجه في البداية فقط لبولونيا والمجر. بُدأ العمل به سنة 1989، هدفه تقوية الهيآت العمومية، قطاعات الطاقة، إعادة هيكلة مؤسسات التعليم و التكوين والبحث. خصصت له ميزانية 1.560 مليار أورو سنويا من سنة 2000 إلى سنة 2006. تم تدعيم البرنامج ببرنامجين إضافيين هما ISPA وSAPARD.
- الآلية الهيكلية لما قبل الانضمام: ISPA[23] وهي آلية لتمويل الاستثمارات في مجالات البني التحتية، النقل الاتصالات حماية البيئة، والنقل. بُدأ العمل به سنة 2000. خصصت له ميزانية 1.058مليار أورو سنويا حتى 2006.
- البرنامج الخاص لما قيل الانضمام للفلاحة والتنمية الريفية SAPARD:[24] خُصصت له ميزانية 529 مليون أورو سنويا حتى 2006.

ب - المساعدات بعد الانضمام: حيث عُوضت البرامج السابقة بعد انضمام الدول العشر سنة 2004 وبلغاريا ورومانيا 2007 بالأدوات المالية الداخلية للاتحاد، حيث أُستبدل برنامج ISPA بصندوق التماسك

الزراعي كما استبدل برنامج SAPARD بالصندوق الأوروبي للإرشاد والضمان الزراعيين والذي غطّى الفترة 2007-2013.[25] في هذه المرحلة دُعّمت دول البيكو بالاستثمارات المباشرة، وقروض من البنك الأوروبي. استفادت دول البيكو من المساعدات والقروض الأوروبية لإعادة هيكلة اقتصادياتها ومنه زيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الأوروبية وحتى العالمية.

2- المساعدات المالية لدول المتوسط: حيث كانت في إطار عملية برشلونة ثم أصبحت في إطار سياسة الجوار.

أ- المساعدات في إطار اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية: تمثلت الأداة الأساسية للشركة الأورو-متوسطية في برنامج MEDA [26] والذي يهدف إلى مساعدة الدول المتوسطية لإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية، خاصة منها:

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق مناصب شغل؛
- فتح الأسواق؛
- تشجيع الاستثمارات الخاصة؛ التعاون الصناعي والمبادلات التجارية بين مختلف الشركاء.

قُسم البرنامج إلى فترتين: الأولى: 96-99 (ميدا1) والثانية 2000-2006 (ميدا2)، حيث بلغت المساعدات 3.5 مليار أورو في إطار ميدا1 و 5.3 مليار أورو بموجب ميدا 2.

ما يُؤخذ على تلك المساعدات هي نسبة التسديد الفعلية،[27] التي لم تتجاوز 58.7% للفترة 1995-2005 لمجموع الدول المتوسطية. إذ بلغت 76.2 % بالنسبة للأردن(من أصل 516 مليون أورو) و 64.9% بالنسبة لتونس (875 مليون أورو) و32.9% بالنسبة للجزائر (437 مليون أورو) و 24.7% بالنسبة لسوريا (259 مليون أورو) و53.2% بالنسبة للمغرب (1472 مليون أورو). إن المساعدات المقدمة كانت ضعيفة مقارنة بدول البيكو، فمجموع المساعدات ضمن برنامج ميدا بلغت 8.8 مليار أورو، وهي مبالغ لا تقارن مع برنامج واحد كبرنامج ISPA الذي بلغ 11 مليار أورو حتى 2003.

ب- المساعدات في إطار سياسة الجوار: عوّض برنامج MEDA بعد إعلان سياسة الجوار، بآلية جديدة سنة 2007 هي الأداة الأوروبية للجوار والشراكة (IEVP)،[28] حيث خصص مبلغ 12 مليار أورو للفترة 2007-2013 لأجل:

- توثيق الارتباطات السياسية مع الدول الشريكة؛
- تمهيد اندماج الدول الشريكة في السوق الأوروبية؛
- المساعدة على إجراء الإصلاحات نحو الديمقراطية واحترام أكبر لحقوق الإنسان.

كما خُصص مبلغ 16.1 مليار أورو للفترة 2014-2020 لأجل:

- ترقية الإصلاحات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية؛
- دعم التناسق مع السياسات والمعايير الأوروبية؛

- ترقية النمو المستدام.

تبقي المبالغ حتى في إطار السياسة الجديدة ضعيفة، استهدف الاتحاد الأوروبي من خلالها تحسين الوضع العام لاقتصاديات دول المتوسط، وخاصة عمل الإدارة العمومية.

خُصص في هذا الإطار للجزائر مبلغ 220 مليون أورو للفترة 2007-2010، و172 مليون أور للفترة 2011-2013.[29]

حتى وان كان مبلغ المساعدات المصرّح به يختلف في دقته، خاصة عند تداخل الفترات، إلاّ أن اهتمام الاتحاد بدول البيكو كان واضحا، كما أنها وُجهت بشكل أساسي لتهيئة تلك الاقتصاديات للانضمام بطريقة متناسقة مع اقتصاديات دول الاتحاد، مما أدى إلى الرفع من نوعية البني التحتية - تأهيل اليد العاملة -الرفع من تنافسية المؤسسات – تحقيق إنتاجية أعلى.[30]

في حين أن المساعدات لم تُؤت ثمارها إلا بشكل هامشي في دول المتوسط، وهذا ما أجمع علية الخبراء عند دراسة مسار برشلونة بعد 10 سنوات (95-2005)[31] إذ اختزلت الأهداف في هدفين رئيسيين هما، إقامة منطقة للتجارة الحرة و إقامة منطقة آمنة ومستقرة. ومنه أصبحت دول البيكو أكثر جاذبية من دول المتوسط للاستثمارات الأوروبية والعالمية، مما سيساهم في مضاعفة مبادلاتها التجارية.

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموّجهة للمنطقتين: تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا هاما في تمويل اقتصاديات دول البيكو، ويشكّل القرب الجغرافي عاملا مهما في اتجاه تلك الاستثمارات من دول الاتحاد إلى دول البيكو، أكثر من دول المتوسط، حيث يشير(Baldwin 1995)[32] أن التعاون الاقتصادي ومنه توجه الاستثمارات يقوم على أساس الوفرات الاقتصادية التي يمكن تحقيقها نتيجة قرب الموقع. يوضح الجدول1 الموالي قدرة المنطقتين على جذب الاستثمارات الأجنبية من مختلف دول العالم وليس فقط الأوروبية:

الجدول 1: تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة 1990-2013 الوحدة مليون دولار أمريكي

البيانات	1990	2005	2010	2013
دول البيكو:				
كرواتيا	--	1.825	490	580
استونيا	--	2.869	1.598	950
المجر	554	7.709	2.202	3.091
لاتفيا	--	707	380	808
ليتوانيا	--	1.028	800	531
مالطا	46	676	924	-2.100
بولونيا	88	10.293	13.876	-6.038
رومانيا	0	6.483	2.940	3.617
سلوفيكيا	--	3.110	1.770	591
سلوفينيا	--	888	360	-679

دول المتوسط:				
الجزائر	40	1.145	2.301	1.691
مصر	734	5.376	6.386	5.553
ليبيا	159	1.038	1.909	702
المغرب	165	1.654	1.574	3.358
السودان	-31	2.237	2.894	3.094
تونس	89	783	1.513	1.096
الأردن	38	1.984	1.651	1.798
لبنان	6	3.321	4.280	2.833
سوريا	40	500	1.469	0
تركيا	684	10.031	9.058	12.866

المصدر: Manuel statistique de la CNUCED, 2014, pp.300-306.

خلال سنوات التسعينات، كانت الدول المتوسطية أكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية من دول البيكو، لأن هذه الأخيرة كانت تابعة للمعسكر السوفييتي، وبالتالي كانت أقل أهمية للدول الرأسمالية وهي الدول الأوروبية وأمريكا مصدر تلك الاستثمارات. بعد التسعينات كان هناك توجها واضحا للاستثمارات العالمية نحو دول البيكو، هذا ما يدل على نجاح عملية تهيئة تلك الاقتصاديات. تركّزت تلك الاستثمارات في دول المتوسط بشكل أساسي في تركيا ومصر والسودان ولبنان والمغرب بينما تركزّت في دول البيكو في المجر وبولونيا ورومانيا وسلوفيكيا، إذ تتجه الاستثمارات الأجنبية نحو الدول التي تتمتع ببيئة أعمال مشجّعة، وتتمتع بقدر من التطوّر الاقتصادي. إذا وجهت تلك الدول الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية المهمة، فإنها ستكون أكثر تنافسية من باقي الدول في الأسواق الأوروبية

استفادت دول البيكو من الاستثمارات التي تسهّل نقل التكنولوجيا إليها، وبالتالي وُجهت بشكل أساسي للأنشطة الإنتاجية الأكثر تطوّرا بزيادة المحتوى من البحث والتطوير والعمل المؤهل، عكس دول المتوسط التي تجتذب استثمارات تتوجه أساسا إلى القطاعات التقليدية، إذ توضح بعض المعطيات أن تونس مثلا توجهت معظم استثماراتها لقطاع الطاقة، السياحية وفي الجزائر ومصر تتوجه نحو النفط ومشتقاته،[33] وينعكس ذلك على نوع المنتجات المقدمة للأسواق الأوروبية والعالمية.

ثالثا: المبادلات التجارية بين المنطقين ودول الاتحاد: تعتبر دول الاتحاد شريكا تجاريا أساسيا لدول المنطقتين وتعكس المبادلات التجارية مدى عمق العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، ونوضح فيما يلي أهمية المنطقتين في مبادلات الاتحاد الأوروبي.

الجدول2: نصيب الاتحاد الأوروبي من مبادلات دول المتوسط بين 2000-2010

البيانات	نسبة الواردات من الاتحاد %		نسبة الصادرات إلى الاتحاد%	
	2000	2010	2000	2010
الجزائر	57.3	50.3	62.6	49.1
مصر	34.1	32.3	40.1	30.3
الأردن	34.8	21.7	5.6	2.7
لبنان	44.1	35.8	19.9	19.1
المغرب	57.9	49.2	74.7	59.7
سوريا	29.8	24.2	65.0	40.0
تونس	70.5	61.2	79.9	73.2

المصدر: Union Européenne (2014) : Synthèses des études asymétries du commerce entre l'UE et les pays du Sud et de l'Est de la méditerranée. .document préparé dans le cadre du projet pour la coopération statistique euro-méditerranéenne Medstat III, p.33

نلاحظ الارتباط الشديد للدول المتوسطية بالأسواق لأوروبية، وهذا ما يجعل تحدي زيادة حصصها السوقية مرتبطة بقدرتها على المنافسة في تلك الأسواق. تعتبر دول المغرب العربي، الجزائر وتونس والمغرب، أكثر تبعية للسوق الأوروبية من دول المشرق العربي، ويرجع ذلك، إلى ارتباط هذه الأخيرة بالسوق الأمريكية والأسواق الآسيوية القريبة منها. بين 2000 و2010 انخفضت الحصص التجارية للدول المتوسطية في الأسواق الأوروبية، وهذا أكيد لصالح دول أخرى من بينها دول وسط وشرق أوروبا. بالمقابل، لا تشكّل أسواق دول المتوسط أهمية كبيرة في المبادلات التجارية الأوروبية، ففي سنة 2004 لم تمثّل دول المتوسط إلاّ 9% من مجموع مبادلاته خارج الاتحاد،[34] ولم يختلف الوضع سنة 2007 إذ أن واردات الاتحاد من دول المتوسط مثّلت في المتوسط 7%من مجموع وارداته، بينما لم تمثل متوسط نسبة صادراته إلاّ 10%.[35]

تعتبر دول البيكو أهم من دول المتوسط في المبادلات التجارية الأوروبية، ويتضح ذلك من خلال تطوّر مساهمتها في تشكيل المبادلات الخارجية للإتحاد، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول3: تطوّر مساهمة بعض دول البيكو في الصادرات الخارجية للاتحاد الأوروبي للفترة 2003- 2014 (%)

البيانات	2003	2014
استونيا	0.1	0.2
لتونيا	0.1	0.2
لتوانيا	0.3	0.6
المجر	0.7	1.1
بولونيا	1	2.2
رومانيا	0.6	0.8
سلوفينيا	0.4	0.9
سلوفاكيا	0.4	0.5

المصدر: Base des données Eurostat (2015) : Commerce extra UE27, part des exportations par Etat membre. http://ec.europa.eu/eurostat/web/international-trade/data/database

تمثّل الدول السابقة أهم دول البيكو مساهمة في صادرات الاتحاد الأوروبي، ونلاحظ تحسّن مساهمتها بين سنة 2003 و2014. نجد أن مساهمة المجر قد ارتفعت بشكل مهم من 0.7% إلى 1.1%، كذلك بولونيا التي ارتفعت حصتها من 1% إلى 2.2%. إن اندماج دول البيكو في الاتحاد الأوروبي يدّل على تطوّر بنيتها الإنتاجية والتصنيعية، مما جعلها تشارك في صادرته، والتي ارتفعت بالنسبة لمجموع الدول السابقة من 3.6% إلى 6.5%. استفادت دول البيكو بشكل أفضل من اتفاقيات الاندماج ومن المساعدات المالية في تهيئة اقتصادياتها والمشاركة بطريقة أكثر فاعلية في الأسواق الأوروبية.

يتبيّن إذا أهمية دول البيكو في المبادلات التجارية للاتحاد مقارنة بدول المتوسط، مما يجعل هذه الأخيرة أقل تنافسية في مواجهة دول البيكو في الأسواق الأوروبية، خاصة عند مقارنة نوع المنتجات المصدّرة.

رابعا: تنوّع المنتجات المصدرة لدول الاتحاد من المنطقتين: يعكس تنوع المنتجات المصدّرة تطوّر الهيكل الإنتاجي للدول، ومنه تخصصّها، والذي يؤثر على كفاءة مشاركتها ليس فقط في الأسواق الأوروبية ولكن أيضا العالمية، والجدول التالي يبيّن تنوّع المنتجات المصدرة من دول المنطقتين.

الجدول4 : أهم المنتجات المصدّرة للسوق الأوروبية من دول المنطقتين 2014.

دول البيكو	دول المتوسط
- آلات ومفاعلات نووية، مسخنات، آلات ومعدات، -أجهزة وآلات كهربائية وأجزائها، -سيارات، جرارات، وعربات أخرى، -مواد بلاستكية ومصنوعاتها، -منتجات من المحروقات، -منتجات صيدلية، -فولاذ، حديد وصلب.	- الوقود والزيوت المعدنية (48.7%) -آلات كهربائية (8.4%) -منسوجات (5.5%) -لواحق المنسوجات (2.6 %) -آلات ومعدات ميكانيكية (2.5%) - أحجار ومعادن ثمينة(2.4 %) - منتجات فلاحيه.

المصدر: بالنسبة لدول البيكو: International Trade Center: Commerce bilatéral entre les pays Peco et UE, Tradmap, 2015. www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx

بالنسبة لدول المتوسط: Synthèses des études asymétries du commerce entre l'UE et les pays du Sud et de l'Est de la méditerranée, Op.Cit , p.8.

إن التباين بين دول البيكو ودول المتوسط في الامتلاك النسبي لعوامل الإنتاج، قد أثر على طبيعة تخصّصهما الإنتاجي وبالتالي على هيكل مبادلاتهما مع دول الاتحاد. ولأن دول المتوسط لها وفرة نسبية في الموارد الطبيعية، فان معظم صادراتها كانت من المنتجات الأولية، خاصة الوقود والزيوت المعدنية. على عكس دول البيكو التي تمتلك يد عاملة مؤهلة ونسيجا صناعيا أكثر تطّورا، فان صادراتها كانت من المنتجات الصناعية الأكثر تطوّرا، الآلات معدات النقل والآلات والأجهزة الكهربائية والالكترونية والسيارات، وهي المنتجات الدينامكية في التجارة الدولية، وقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية في تعديل هيكل تخصّص دول البيكو.

المبحث الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري في مواجهة دول المنطقتين

إن دعم الاتحاد الأوروبي لدول البيكو من حيث مساعدتها على تهيئة اقتصادياتها ساهم في جذبها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ستؤدي بدورها إلى دعم القدرات الإنتاجية والتنافسية لتلك الدول. لهذا سندرس تنافسية الاقتصاد الجزائري ضمن كتلة دول جنوب وشرق المتوسط من خلال المؤشرات التالية:

أولا: العوامل التي تعتمد عليها دول المنطقتين في تنمية اقتصادياتها: يصنف المنتدى الاقتصادي العالمي العوامل التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها إلى ثلاث: العوامل الطبيعية، الكفاءة، الابتكار، إذ كلما اعتمد الاقتصاد على عوامل الكفاءة والابتكار في أداء أنشطته الاقتصادية، كلما زادت قدراته التنافسية، و يمكن توزيع دول المنطقتين حسب العوامل السابقة كالتالي:

الجدول 5: العوامل التي تعتمد عليها دول المنطقتين وترتيبها العالمي

الاقتصاديات المعتمدة على العوامل	الرتبة		الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة	الرتبة		الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار	الرتبة	
	2009/ 2010	2014/ 2015		2009/ 2010	2014/ 2015		2009/ 2010	2014/ 2015
الجزائر	83	79	تونس	40	87	استونيا	35	29
مصر	70	--	مصر	--	119	التشيك	31	37
ليبيا	88	126	بولونيا	46	43	سلوفينيا	37	70
			لتوانيا	53	41	سلوفاكيا	47	75
			المجر	58	60	مالطا	52	47
			الأردن	50	64	قبرص	34	58
			رومانيا	64	59			
			لتونيا	68	42			
			بلغاريا	76	54			
			المغرب	73	72			
			سوريا	94	--			
			تركيا	61	45			

المصدر: WEF : the global competitiveness report, 2009/2010 and 2014/2015.

تعتمد كل من الجزائر ومصر وليبيا على الموارد الطبيعية في تنمية اقتصادياتها وبشكل أساسي على النفط والغاز، وبالتالي فهناك منافسة مباشرة بينهم في مجال الطاقة، مع أن الجزائر تعتبر المزود الرئيسي للاتحاد الأوروبي. نجد إن معظم دول البيكو وكل دول المتوسط تعتمد على الكفاءة في أداء أنشطتها الاقتصادية، في حين نجد أن قلة من دول البيكو استطاعت أن تكون ضمن الدول المتقدمة في

الاعتماد على الابتكار، وهي الدول الأكثر تقدما ضمن المجموعة. إن الاعتماد على الكفاءة والابتكار يمكّن الدول من الانتقال من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الإنتاجية والتجارية الديناميكية وبالتالي المشاركة بطريقة أفضل في التجارة الدولية. نلاحظ من خلال الجدول أن مصر هي الدولة الوحيدة التي حسّنت من وضعيتها بين 2010 و2015 وأصبحت تعتمد على الكفاءة بدل العوامل.

رغم أن الجزائر تعتمد على الموارد إلاّ أنها استطاعت أن تحسّن من ترتيبها العام بين الفترتين، كما أن ترتيبها يتقارب مع دول المتوسط ودول شرق أوروبا. يمكن للجزائر إذا ضاعفت جهودها في تحسين أداء اقتصادها أن ترفع من تنافسيتها على المستوى الدولي، ومنه على مستوى الأسواق الأوروبية.

رغم أن الجدول السابق أوضح اعتماد معظم دول المتوسط على الكفاءة، إلاّ أن ذلك لم ينعكس على نوع المنتجات المصدرة حسب الجدول4، إذ كان هناك تقاربا في المنتجات المصدرة.

ثانيا: القطاعات محل التنافس بين دول المنطقتين: تظهر المنافسة بين دول المنطقتين أكثر عند مقارنة القطاعات التصديرية المتقاطعة، ومنه تقع المنافسة المباشرة بين دول البيكو ودول المتوسط في القطاعات التالية: (حسب معطيات سنة 2004، إلاّ أن تخصّص البلدان تعمّق أكثر نحو نفس القطاعات بدليل الجدول السابق)

- منتجات الوقود والزيوت المعدنية: حيث تتنافس كل من الجزائر ومصر وليتوانيا و استونيا، وتعتبر هذه المنتجات أهم صادراتها نحو الاتحاد. نجد أن الجزائر ومصر تصدران الزيوت والنفط والغاز الطبيعي، بينما تصدر لتوانيا الزيوت والغاز الوقودي والنفط الخفيف[36] وهي منتجات ليست متشابهة، و منه ليس هناك منافسة مباشرة إلاّ بين مصر والجزائر.
- قطاع النسيج: يظهر هذا القطاع منافسة بين عدد كبير من الدول المتوسطية ودول البيكو. وتمثل صناعة النسيج أهمية كبيرة بالنسبة لدول المتوسط، فهي تشغل 200.000 عامل في المغرب و 300.000 عامل في تونس و2.5 مليون عامل في تركيا، كما أن حصة الصادرات النسيجية تمثل نسبة مهمة من صادرات تلك الدول.[37]
- أما في الصناعات الأكثر تطوّرا (الآلات والأجهزة الميكانيكية والكهربائية،السيارات،الجرارات) فنجد سيطرة واضحة لدول البيكو، مع أن المغرب، تونس و تركيا، أيضا تعتبر من ضمن صادراتها.
- إن المبادلات من المنتجات المصّنعة تكون أكثر كثافة بين الدول المتماثلة في هياكل الإنتاج، بينما تكون المبادلات من المنتجات التي تعتمد على الموارد الطبيعية بين الدول الأقل تطوّرا والدول المتطوّرة في إطار العلاقات شمال –جنوب،[38] هذا ما يؤكد ضعف تنوّع صادرات دول المتوسط ومنه ضعف تنافسيتها في مواجهة دول البيكو في الأسواق الأوروبية.

توضح المقارنات السابقة إذًا، توجّها واضحا في دعم الاتحاد الأوروبي لدول البيكو، وتقوية تنافسيتها داخل الأسواق الأوروبية على حساب دول المتوسط. يعود ذلك الدعم لاختلاف طبيعة المشاركة، بين الاندماج والشراكة، ومنه طبيعة المزايا المالية والاستثمارية والتجارية، الممنوحة لكل طرف.

إن مرافقة الاتحاد لدول البيكو من خلال المساعدات المالية والفنية والاستثمارات لتهيئة اقتصادياتها قبل الانضمام (وبعده) جعلها قادرة على الانضمام سنة 2004. شكّل هذا الانضمام ضمانا إضافيا لدول البيكو في جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية والعالمية، وانعكس ذلك على تنشيط صادراتها من المنتجات الصناعية الأكثر تطوّرا بدلا من المنتجات التقليدية، وعلى ارتفاع نسبة المبادلات التجارية بينها وبين دول الاتحاد. بالمقابل تركّزت صادرات دول المتوسط التي في الوقود والنسيج والمنتجات الفلاحية، وهي منتجات تقليدية، مماّ أضعف مبادلاتها التجارية. ومنه فان انضمام دول البيكو للاتحاد الأوروبي قد ضيّق على دول المتوسط، وبالتالي على الجزائر، من فرص توسيع حصصها في الأسواق الأوروبية، **وعليه فإن الجزائر تواجه منافسة مباشرة من دول المتوسط المتشابهة الخصائص، وليس من دول البيكو. لهذا سندرس في المبحث الموالي تنافسية الاقتصاد الجزائري في مواجهة دول المتوسط.**

المبحث الثالث: تنافسية الاقتصاد الجزائري في مواجهة دول المتوسط

ما دام أن دول البيكو لا تشكّل منافسا لدول المتوسط، فإن الجزائر ستواجه منافسة من هذه الأخيرة. إن دراسة الإمكانيات التنافسية للاقتصاد الجزائري في مواجهة تلك الدول سيكون من خلال مؤشرات تسمح بتحديد الإمكانيات المستقبلية لاكتساب حصص سوقية في الأسواق الأوروبية.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي: يعبّر الناتج المحلي الإجمالي عن قدرة البلد على توليد الثورة، وبالتالي على الإمكانيات المالية المتاحة لتمويل النشاط الاقتصادي، ويوضح الجدول ذلك بالنسبة لبلدان المتوسط.

الجدول 6: الناتج المحلي الإجمالي لدول المتوسط للفترة 2011-2014

الوحدة: مليار دولار أمريكي (بالأسعار الجارية)

البيانات	2011	2012	2013	2014
الجزائر	199	204	210	214
المغرب	99	95	103	107
تونس	45	45	46	--
مصر	236	262	271	286
ليبيا	34	81	65	41
الأردن	28	30	33	35
لبنان	40	43	44	45

المصدر: بيانات البنك العالمي: http://donnees.banquemondiale.org/indicateur

تمتلك الجزائر ومصر إمكانيات أفضل من باقي دول المتوسط، تسمح تلك الإمكانيات بتمويل القطاع الإنتاجي وتحسين تنافسيته، وبالتالي فإن البلد الذي سيحسن توجيه موارده واستثمارها سيحقق

تنافسية أفضل، ولكن بلغ معدّل الناتج المحلي للجزائر 3.3% خلال الفترة 2006-2010 ومن المتوقع أن يكون 4.1% خلال الفترة 2011- 2015، بينما كان في مصر 2.2 % ويُتوقع أن يكون 3.8%. وبالتالي فان مشكل الصناعة الجزائرية ليس مشكل تمويل، وإنما سوء تحديد القطاعات ذات الأولوية وتهيئتها، ممّا انعكس على ضعف تنافسيتها.

ثانيا: التنوّع في الصادرات: يُظهر تنوّع الصادرات قدرة البلد على تنويع أنشطته وتوزيعها على عدد من الفروع. إن تنوّع المنتجات يعطي للدول فرصا أكبر للاستفادة من المنافذ الموجودة في الأسواق الدولية، ومنه تحقيق مكاسب أكبر من لو أن الصادرات تركّزت في عدد قليل من المنتجات. هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 7 : عدد المنتجات المصدرة ومؤشر التركيز لدول المقارنة للفترة 2000-2013، سنوات مختارة

البيانات	تطور عدد المنتجات المصدرة				تطور مؤشر تركيز الصادرات			
	2000	2005	2010	2013	2000	2005	2010	2013
الجزائر	101	108	108	95	0.515	0.588	0.523	0.541
مصر	231	237	231	245	0.314	0.232	0.133	0.161
تونس	204	200	213	218	0.199	0.180	0.162	0.149
ليبيا	81	119	102	127	0.778	0.833	0.791	0.795
المغرب	204	220	232	237	0.177	0.157	0.155	0.156
لبنان	190	215	224	225	0.145	0.102	0.138	0.117
الأردن	213	220	223	219	0.160	0.135	0.174	0.153

المصدر: إحصائيات 2000، 2010. CNUCED(2011): Manuel de statistiques, pp.214-219.

إحصائيات 2005-2013 .201 CNUCED (2014) : Manuel de statistiques, pp.214-219.

عند مقارنة الجزائر بباقي الدول من حيث عدد المنتجات المصدرة ومؤشر التركيز يتضح ما يلي:

1- عدد المنتجات المصدرة (مجموعة منتجات): والتي تعتبر أول مؤشر عن التنويع، أن الجزائر أقل تنويعا من بين كل دول المقارنة خلال الفترة 2000-2013. وعوض أن يزيد عدد المنتجات المصدرة في كل سنة، نجده انخفض إلى 95 منتج سنة 2013 بعد أن كان 101 منتجا سنة 2000، في الوقت الذي زادت فيه كل البلدان من عدد منتجاتها.كما أن معظمها يصدر أكثر من 220 منتج، وهذا ما يعكس تنوّعا في هياكل إنتاجها من جهة وزيادة قدراتها التصديرية من جهة ثانية، مما يجعلها أكثر تنافسية من الجزائر.

2- مؤشر التركيز: إن مؤشر Hirschman وHerfindnal هو الأكثر استعمالا لقياس درجة تركيز الصادرات، تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر(0) والواحد(1) وكلما كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل ذلك على قوة تركيز الصادرات في عدد قليل من المنتجات المصدرة. يوضح الجدول السابق في سنة 2013 (لم يختلف الوضع كثيرا خلال سنوات الفترة) أن ليبيا كان معدل تركيز صادراتها عاليا جدا أكبر من 0.7،

ويؤكد هذا أن الدول التي تمتلك الموارد الطبيعية ومنها النفط، غالبا ما تميل صادراتها إلى التركيز، ولكن لا يعيق ذلك إمكانية تنويع صادراتها مثلما تبيّن بالنسبة للجزائر 0.540. ومعنى ذلك أن عدد المنتجات القليل المصدر من طرف الجزائر كان بدرجة تنويع أكبر. ويعتبر مؤشر التركيز ضعيفا بالنسبة لتونس والمغرب ولبنان والأردن وهي دول لها تنوّع في صادراتها من المنتجات الصناعية أفضل من الجزائر. ويبقى لطبيعة المنتجات الأهمية الأكبر، لأن التركيز على المنتجات التقليدية، وإن كان بعدد كبير، يمثل فرصا أقل لاقتحام الأسواق الدولية، عكس المنتجات الأكثر تطورا والأكثر ديناميكية.

ثالثا: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة: يكشف هذا المؤشر عن المنتجات، وبالتالي الفروع الإنتاجية، التي يملك فيها البلد ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، يأخذ المؤشر قيمة بين الصفر(0) و ما لانهاية، إذ كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد اكتسب البلد ميزة أكبر ضمن المنتج محل الدراسة، وإذا تساوى مع الواحد فإن ميزته تكون قوية وتعتبر ميزته أقوى إذا كان المؤشر أكبر من الواحد. تعتمد معظم الدراسات في حساب الميزة النسبية الظاهرة للصادرات على مؤشر Balassa (1965)،[39] ويوضح الجدول التالي عدد المنتجات التي تتمتع فيها دول المقارنة بميزة نسبية:

الجدول8 : عدد المنتجات ذات ميزة نسبية أكبر من الواحد (1) للفترة 2002-2012 (سنوات مختارة)

البيانات	2002	2009	2010	2011	2012
الأردن	23	31	30	27	17
لبنان	37	38	37	32	33
مصر	32	44	45	42	45
المغرب	29	36	27	26	28
الجزائر	4	3	4	3	4
سوريا	19	34	32	29	42
تونس	26	30	29	34	21
ليبيا	2	1	1	2	1

المصدر: تم حساب عدد المنتجات من البيانات الخاصة بتلك البلدان للسنوات السابقة من قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية. legacy.itracen.org/appli 1/tradecom/TP_EP_CI.

إن الاختلاف في امتلاك الميزة النسبية يعكس اختلاف القدرات التنافسية لتلك البلدان، ويبيّن المؤشر أن كل دول المقارنة، ما عدا ليبيا، تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في عدد أكبر من المنتجات من الجزائر. ومع أن الأردن، لبنان، مصر، المغرب تونس، سوريا، تتمتع بعدد أكبر من المنتجات ذات الميزة النسبية في المنتجات الصناعية، إلاّ أن أقواها هو في المنتجات الأقل ديناميكية في التجارة الدولية، مثل الإسمنت، الألبسة، المنتجات الفلاحية، الأسمدة وغيرها، ما يجعلها جميعا في مستوى متقارب من التنافس في الأسواق الدولية. هذا ما يؤكده الجدول 8 الموالي:

الجدول9: أهم المنتجات ذات الميزة النسبية لبعض الدول العربية لسنة 2012

الجزائر	-المحروقات 5,4 منتجات كيمائية غير عضوية 1,0 ، السكر والسكريات 1,1 منتجات من الفلين 1,0.
الأردن	-ميزة قوية في الإسمنت 76.5، الأسمدة 46,5، الألبسة 12,5.
تونس	-الألبسة وملحقاتها 14,2، الأسمدة 7، الآلات الكهربائية والإلكترونية 2.
المغرب	-الفلين ومنتجاته 7، الملابس 10,3 ، الكبريت والملح 28 الأسمدة 28,2، ولكن معظم ميزاتها تقع في المنتجات الفلاحية والبحرية.
لبنان	-يمتلك ميزة في أغلب المنتجات المصدرة أهمها الأحجار الكريمة 11,6 ، السباكة 10,5 الزيوت والعطور 3,4، الأسمدة 4,8
مصر	-المحروقات 1,7 ، الأسمدة 10,9 ، السيراميك 6,6 ، الزجاج 3,3، النسيج 8,7.

المصدر: تم تجميع نوع المنتجات من البيانات الخاصة بتلك البلدان من قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية legacy.itracen.org/appli 1/tradecom/TP_EP_CI

إنّ عدد المنتجات ضمن مؤشر التركيز لم ينعكس على أهميتها من حيث الميزة بالنسبة لدول المقارنة، إذ أنها تركّزت في المنتجات ضعيفة المحتوى التكنولوجي، وهذا ما لم يعكس اعتمادها على الكفاءة في أنشطتها الاقتصادية، ما عدا تونس التي كانت لها ميزة مهمة في الآلات الكهربائية والإلكترونية. ومنه رغم كل المؤشرات السابقة التي أظهرت تنافسية أفضل للدول المتوسطية بالنسبة للجزائر فإن ذلك كان ضمن منتجات يمكن للجزائر أن تطوّر من مزايا تنافسية ضمنها.

ثالثا: الصادرات التكنولوجية تعكس التجارة في المنتجات التكنولوجية القدرة التكنولوجية والتنافسية للبلد. وترتبط جودة التخصّص أيضا بالصادرات التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية، وبالتالي نسبتها إلى إجمالي الصادرات السلعية، هذا ما يوضحه الجدول التالي بالنسبة للدول المتوسطية:

الجدول 10: نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من الصادرات السلعية للفترة 2000-2012

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	4	1	1	2	2	1	1	2	1	1	1	0	0
تونس	3	3	4	4	5	5	7	5	5	4	5	6	--
الأردن	8	7	4	2	2	1	1	1	1	1	3	3	--
مصر	0	1	1	1	1	0	1	0	1	1	1	1	1
المغرب	11	10	11	11	10	10	10	9	6	7	8	6	6

المصدر: تم تجميعها من بيانات البنك العالمي، مؤشرات العلم والتكنولوجيا على موقعه. http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/TX.VAL.TECH.MF.ZS

تعكس بيانات الجدول مكانة الأنشطة في البلدان السابقة، وتعتبر الجزائر الأضعف بينها، إذ تراجعت حصة صادراتها التكنولوجية، التي كانت في الأصل ضعيفة، بشكل مستمر إلى أن أصبحت شبه معدومة. فقيمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة، وعوض أن ترتفع، انخفضت من حوالي 21 مليون دولار سنة 2000 إلى 10 مليون دولار سنة 2006 ثم إلى 2.4 مليون دولار سنة 2011، ثم لترتفع قليلا إلى 3.1 مليون دولار سنة 2013. ونجد أن باقي الدول قد حسّنت من صادراتها التكنولوجية، إذ بلغت أكثر من

732 مليون دولار سنة 2011 في تونس بعد أن كانت فقط 154 مليون دولار سنة 2000، وأكثر من 860 مليون دولار بالنسبة للمغرب بعد أن كانت حوالي 540 مليون دولار خلال نفس الفترة (ولكن بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة). على العموم انخفضت نسبة الصادرات التكنولوجية إلى إجمالي الصادرات السلعية في كل الدول المتوسطية.

بيّنت نتائج مقارنة مؤشرات التنافسية بين الاقتصاد الجزائري والدول المتوسطة، أن هذه الأخيرة كانت أفضل وضع من الجزائر ويعني ذلك أنها ستكون أكثر قدرة على توسيع حصصها في الأسواق الأوروبية، على حساب الجزائر. في نفس الوقت أظهرت بعض المؤشرات أن الفرق في التنافسية لم يكن كبيرا، بحيث يمكن للجزائر استدراك وتحسين مستوى أداء اقتصادها ومنه تنافسيتها، شرط استغلال كل إمكانياتها الاقتصادية والإنتاجية. إن سعي الجزائر نحو تطوير اقتصادها ظهر من خلال برامج الاستثمارات العمومية، وبشكل خاص من خلال تبني صناعية جديدة من أجل تنويع الإنتاج وبالتالي الصادرات.

المحور الثالث: فرص تنمية تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال بعض القطاعات

إن ضعف الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري مقارنة بدول المتوسط لا يعني عدم وجود إمكانيات لتنميته، إن الكشف عن تلك الإمكانيات يستلزم البحث عن نقاط القوة في الاقتصاد الوطني، سواء تعلق ذلك بالمؤشرات على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي الإنتاجي، وهذا ما سنتناوله.

المبحث الأول:الوضعية الاقتصادية الكلية ومؤشرات القطاع الإنتاجي

يمكن الاستدلال بالمؤشرات الكلية عن توجه الاقتصاد مستقبلا، ولكن لا تعكس تلك المؤشرات بالضرورة وضعية القطاع الإنتاجي. إن المؤشرات الكلية تتعلق بنتائج السياسات الاقتصادية الكلية والتي قد تكون ظرفية، بينما تشير نتائج القطاع الإنتاجي إلى السياسات الهيكلية طويلة الأجل.

أولا: الوضعية المالية الكلية: إن أهم ما يعّبر عن الوضعية المالية لاقتصاد ما هو قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نموّه والتي تمنح الاقتصاد إمكانية تمويل أنشطته، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 11: تطوّر الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل نموه الوحدة مليار دولار (بالسعار الجارية)

البيانات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	103	117	134	171	137	161	199	204	210
معدل نمو الناتج المحلي	3.6	4.1	3.9	1.5	-2.1	4.1	2.8	2.3	2.3
معدل نمو ن م ج خارج المحروقات	6.0	5.4	7.0	6.7	9.6	6.3	6.1	7.1	7.1

المصدر: Banque Mondiale **http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria**.

يبيّن الجدول تمتّع الجزائر بوضعية مالية كلية جيّدة، نتجت أساسا عن ارتفاع أسعار النفط منذ 2001، والتي أدت إلى تحسّن المؤشرات الكلية السابقة. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر، إلى أن وصل إلى 210 مليار دولار سنة 2013، كما أن معدل نموه كان مقبولا مقارنة بمعظم الدول النامية.

أدى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى تراكم احتياطات صرف مهمة منذ 2004، إذ بلغت 157 مليار دولار سنة 2010، مقابل 149 مليار دولار سنة 2005، لتصل إلى 182 مليار دولار في 2011 وأكثر من 190 مليار دولار سنة 2012، وأكثر من 200 مليار دولار سنة 2013، وإن تراجعت سنة 2014 إلى 186 مليار دولار فهي بقى مهمة[40]. سمحت الوضعية المالية الجيدة بالتسديد المسبق للديون الخارجية، التي انخفضت من 30.2 مليار دولار سنة 1998 إلى 25 مليار سنة 2000 ثم 17.1 مليار سنة 2005 لتصبح 5.9 مليار سنة 2008 و3.6 مليار دولار فقط سنة 2014. في ظل الوضعية المالية السابقة، فإن الجزائر تتمتع بإمكانيات مهمة لتمويل وتطوير القطاع الإنتاجي وخاصة الصناعي منه.

ما يلاحظ أن الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات عرف معدل نمو مهم، حتى أنه كان أعلى من المعدل العام، والذي يعود بالأساس إلى مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية.

ثانيا: وضعية القطاع الإنتاجي: والذي نستدل به عن طريق مساهمة مختلف القطاعات في القيمة المضافة وكذلك معدل نمو الصناعات التحويلية.

1- **مساهمة مختلف القطاعات في القيمة المضافة الإجمالية:** وبالتالي تظهر الأهمية النسبية لمختلف القطاعات، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الجدول12:هيكل القيمة المضافة الإجمالية للفترة 2000- 2013 الوحدة:%

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	9.0	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.0	9.0	8.6	9.7	10.6
المحروقات	41.9	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.4	46.3	47.9	33.5	37	38.3	35.4	32.4
الصناعة	7.5	8.8	8.1	7.3	6.8	5.8	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9	5.0	5.0
الأشغال العمومية	8.7	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.3	9.2	11.8	11.1	9.8	10.1	10.6
الخدمات السوقية	21,9	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.7	20.6	25.6	23.3	21.1	21.7	25.0
خدمات غ سوقية	11.0	12.0	12.0	11.4	10.6	8.9	8.4	9.0	10.3	12.9	14.1	17.3	18.2	16.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: ONS (Juillet 2014) : Les comptes économiques en volume de 2000 à 2013, N° 669, p.25.

يؤكد هذا الجدول سيطرة قطاع المحروقات على الإنتاج الوطني، وتراجع أهمية الصناعات التحويلية التي تعتبر محرك النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذا ما يعني تراجع عملية التصنيع في الجزائر ومنه قدرته على اكتساب حصص سوقية أكبر في الأسواق الأوروبية والعالمية. في المقابل نجد أن القطاعات الخدمية تزداد أهميتها، خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات السوقية. إذا فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، إذ يساهم في المتوسط بـ 34.5% في الناتج المحلي الإجمالي وبحوالي

40.1% في القيمة المضافة الإجمالية و بـ 97.28% من مداخيل الصادرات، ومنه يتخصّص الاقتصاد الوطني في المحروقات مع أنها مادة ناضبة، إذ يتوقع الخبراء أنه بعد 16 سنة (2028) سيكون عدد سكان الجزائر بين 45 و50 مليون نسمة، وعندها ستكون الجزائر مستورد صاف للنفط وللغاز بعد 25 سنة(2037).[41]

إن ضعف مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في المؤشرات السابقة هو أحد المشكلات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، والتي تتطلّب تعديلا باتجاه رفع مساهمتها من أجل إحداث التحوّل إلى إنتاج القيم المضافة، من خلال تعديل بنية الصناعة نفسها، تعديلا نوعيا وكميا بما يؤلها للمنافسة إقليميا ودوليا.

2- معدل نمو الصناعات التحويلية: يلخّص معدل نمو الصناعات التحويلية تحسن أداء القطاع الصناعي من عدمه والتي تظهر كالتالي:

الجدول 13: تطور معدلات نمو الصناعات التحويلية للفترة 2001-2012

البيانات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012
الصناعات الغذائية	-12,5	-20,6	14,4	-2,1	-9,1	21	18
المناجم	-2,8	0,6	12,4	-3,9	3,4	-9,5	0,1
الص.ح.م.م.ك	2,0	-11,5	-25,1	-31,2	0,0	-	-
الصناعات الكيميائية	10	8,9	-4,1	-8,9	9,2	-3,4	0,4
الصناعات النسيجية	-1,3	-10,6	3,9	-4,4	2	-5,5	0,6
الصناعات الجلدية	-14,7	-2,4	0,6	-15	1,2	-13,1	0,14
صناعة مواد البناء	-0,5	-7,7	-18,4	-4,8	-10,3	-9,4	0,10
صناعة الخشب والورق	0,3	-7,3	4,8	2,7	-1	-3,2	0,3
صناعات أخرى	-13,1	-6,3	-15,9	-6,8	-21,4	-11,8	0,12
متوسط الصناعة التحويلية	-1	3,5	-4,5	-3	-4,5	3,5	-1

المصدر: Banque d'Algérie Rapport annuel, 2002-2013.

سجلت كل الصناعات السابقة معدّلات نمو سالبة خلال معظم سنوات الفترة 2001-2012، إلاّ أن تلك المعدّلات أصبحت موجبة سنة 2012، ما يعني تحسن أدائها. وتعتبر الصناعات الغذائية أفضل القطاعات نموا، والتي قد تساهم بشكل مهم في تحسين نتائج القطاع الصناعي.وينعكس ضعف النشاط الإنتاجي على ضعف النشاط التصديري الذي بالكاد تجاوز عتبة 2.5 مليار دولار سنة 2014 وبالتالي لا يمكن لتلك القطاعات المساهمة في تنويع الاقتصاد وتحقيق النمو. إن قطاع الصناعة الذي هو نظريا مصدر النمو في الأجل الطويل، يساهم في الجزائر بأقل من 5% في الناتج الإجمالي المحلي، ويعود ذلك إلى تراجع الصناعات العمومية و فقدانها لـ 80% من إمكانياتها الإنتاجية منذ 1989، مقابل معدّل متوسط يبلغ 14% للدول النامية و18% بالنسبة لدول المنطقة (المغرب17%،تونس18%، مصر19%) وهي النسبة

التي كانت تساهم بها في الثمانينيات(15%) والسبعينات (20%)،[42] كما أن القطاع الخاص لم يكن في مستوى تعويض تلك الاستثمارات العمومية.

المبحث الثاني: بعض الصناعات ذات الأولوية في تنمية قدراتها الإنتاجية والتنافسية: فرص التنمية

إن الصناعات التي تساهم بشكل أفضل في القيمة المضافة للصناعات التحويلية وفي الصادرات الصناعية تعتبر هي الأولى بالتنمية، وذلك لأنها ستكون أفضل استجابة لسياسات تنمية القطاع الصناعي وإجراءات تحسين تنافسيته.

أولا: مساهمة مختلف الصناعات التحويلية في القيمة المضافة لإجمالي الصناعة التحويلية: يسمح لنا هذا المؤشر بمعرفة الفروع الأكثر أهمية في الصناعة التحويلية والتي يجب تنميتها، إذ أن القطاعات أو الفروع التي تحقق أعلى قيمة مضافة تكون الأقدر على تقديم منتجات إلى الأسواق الدولية، ويوضح الجدول الموالي ذلك:

الجدول 14: هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفترة 2000-2013

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الص. ح.م.م.ك	**13,93**	**13,22**	**12,40**	**13,19**	**13,13**	**12,92**	12,66
مواد البناء والزجاج	**11,21**	**12,65**	**13,05**	**11,57**	**13,25**	**13,63**	14,20
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	9,57	7,25	8,15	8,20	8,31	8,11	9,82
الص. الغذائية	**43,87**	**42,41**	**41,62**	**41,11**	**40,44**	**41,04**	40,75
الص.النسيجية	4,26	4,68	4,41	4,56	4,28	4,20	3,80
ص.الجلود والأحذية	1,01	0,89	0,94	0,86	0,85	0,81	0,72
صناعة الخشب والورق	4,30	4,38	4,82	4,79	4,89	4,62	4,62
صناعات مختلفة	11,86	14,54	14,62	15,72	14,84	14,66	13,44
الق.الم.الص.التحويلية. مليون دينار	**238 459,10**	**256 798,80**	**276 614,20**	**287 977,70**	**314 772,00**	**337 169,20**	358 340,10
البيانات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الص. ح.م.م.ك	**14,02**	**15,76**	**17,81**	**16,73**	**16,91**	**16,70**	16,85
مواد البناء والزجاج	**15,32**	**14,77**	**14,33**	**14,11**	**14,28**	**13,01**	13,02
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	9,77	10,29	9,69	9,53	9,47	10,14	10,52
الص. الغذائية	**40,90**	**40,15**	**40,38**	**42,84**	**43,58**	**45,63**	46,26
الص.النسيجية	3,42	3,15	3,13	2,77	2,53	2,40	2,32
ص.الجلود والأحذية	0,62	0,62	0,55	0,52	0,49	0,46	0,43
صناعة الخشب والورق	4,21	4,08	3,61	3,44	3,31	3,15	3,06
صناعات مختلفة	11,74	11,18	10,51	10,06	9,42	8,52	7,53
الق.الم.الص.التحويلية	**381 617,40**	**408 883,10**	**466 765,10**	**499 870,10**	**531 991,20**	**583 311,30**	617 175,40

المصدر: تم إعداده اعتمادا على بيانات القيمة المضافة للحسابات الاقتصادية، الأعداد 609 (2000-2011)، 640(2012)، 669(2013)

تكوّن إذا ثلاثة فروع معظم القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال كل الفترة، تمثلت في:

- فرع الصناعات الغذائية: كانت مساهمته بين 40% و46% وهي نسبة مهمة جدا، تشير إلى سيطرته على القطاع وبالتالي كثافة نشاطه.

- فرع مواد البناء والزجاج: والذي كانت مساهمته بين 11% و15% وهي نسبة متوسطة ولكن مهمة مقارنة بالفروع الأقل مساهمة.

- فرع الصناعات الميكانيكية والكهربائية: حيث ساهم بنسب تراوحت بين 11% و17% وبالتالي له نفس الوزن مع فرع مواد البناء.

- بينما ساهمت باقي الفروع بنسب هامشية أثرت على ضعف تنويع هيكل الصناعة التحويلية، وربما كانت سببا في ضعف مؤشرات القطاع الصناعي ككل.

ثانيا:هيكل الصادرات التحويلية :تعكس الصادرات الصناعية أهمية القطاع الصناعي، فمن أجل تحديد الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في الصادرات، فإنه يتم استبعاد تأثير قطاع المحروقات وكذلك المواد الأساسية والمنجميه، الفلاحة والصيد المياه والطاقة، المناجم والمقالع، وعندها، يمكن إظهار وبشكل أفضل أهم الصناعات المساهمة في التصدير خارج القطاعات السابقة، وخاصة المحروقات. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 15: هيكل الصادرات من الصناعات التحويلية للفترة 2001-2013

البيانات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الص.ح.م.م.ك	28.30	34	23.16	27.55	35.51	48.18	36.35	29.35	21.68	13.63	7.00	4.64	3.19
مواد البناء والزجاج	0.30	0.12	0.16	0.13	0.16	2.13	0.65	2.9	3.9	2.77	1.91	1.27	1.48
الكيمياء،البلاستيك والمطاط	63.7	55	64.6	70	55.7	40.5	54	60.5	66.50	60.65	70.75	77	73.58
الصناعات الغذائية	1.84	3.83	4.67	6.08	4.95	5.28	5.08	4.91	5.33	20.55	17.3	14.77	18.84
الصناعات النسيجية	0.62	0.50	0.55	0.58	0.38	0.47	0.73	0.25	0.23	0.20	0.03	0.02	0.02
صناعة الجلود والأحذية	2.47	3.64	3.06	1.8	0.91	1.52	1.36	1.08	1.35	1.3	1.7	1.31	1.42
صناعة الخشب والورق	2.47	2.82	3.16	2.18	2.3	1.45	1.43	0.9	1.06	0.85	1.3	0.88	1.34
صناعات مختلفة	0.3	0.12	0.6	0.09	0.08	0.47	0.44	0.06	0.05	0.05	0.01	0.07	0.09
المجمـــوع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:تم إعداده اعتمادا على بيانات الصادرات بالقيم ضمن ONS (Mars 2014) collections statistiques, N° 182, Op.Cit. p.99الص. ح.م.م.ك. الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية.

من الجدول السابق، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- شكّلت الصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعات الكيمياء والبلاستيك، أهم الصادرات التحويلية سنة 2001، إذ ساهمت مجتمعة بـ 92% و لكن أصبحت الصناعات الكيميائية والغذائية أهمها سنة 2013، إذ ساهمت بـ 92.42%.

- تراجعت مساهمة الصناعات الميكانيكية والكهربائية بشكل كبير خاصة بعد 2010، فبعد أن كانت 48.18% سنة 2006، أصبحت 3.19% فقط سنة 2013 ، ولا يرجع ذلك إلى تغيّر هيكل الصادرات التحويلية فقط ولكن أيضا إلى انخفاض قيمة صادراتها من 37.563 مليون دينار سنة 2006 إلى 14.247 مليون دينار سنة 2009 ثم إلى 6.666 مليون دينار سنة 2012. من أسباب ذلك الانخفاض، تراجع كميات الإنتاج من مختلف منتجات القطاع وحتى اختفاء بعضها بعد سنة 2008.[43]

- تزايد أهمية الصناعات الكيميائية وسيطرة مشتقات النفط خلال كل الفترة، إذ تراوحت مساهمتها بين 63,7%سنة 2001 و77% سنة 2012، ورغم أن مساهمتها اتسمت بالتذبذب، إلاّ أنها حافظت على ارتفاعها بالنسب والقيم.

- تزايد أهمية الصناعات الغذائية بشكل ملحوظ ابتداء من سنة 2010 (كانت نقطة تحول بينها وبين الصناعات الميكانيكية) حيث شهد القطاع زيادة مهمة في نسبة مساهمته التي انتقلت من 1.84% سنة 2001 إلى 20,55٪ سنة 2010 و18.8% سنة 2013. رغم انخفاض نسبة مساهمة القطاع سنتي 2011 و2012 إلاّ أن قيمة صادراته ارتفعت من 21.878,4 مليون دينار سنة 2010 إلى 23.837,1 مليون دينار سنة 2011 وبصفة عامة كان معدل نموه السنوي المتوسط 191% .

- تساهم القطاعات الأخرى بنسب أقل:

  - إذ لم تشهد مساهمة الصناعات الجلدية والأحذية أي تطوّر، بل على العكس من ذلك فقد انخفضت من 2.47% سنة 2001 إلى 1.3% سنة 2012 ولكن مقارنة القيم يعطي نتائج مخالفة، إذ انتقلت صادراتها من 1184,3 مليون دينار سنة 2001 إلى 2347 مليون دينار سنة 2011، وكان الارتفاع الأكبر بين 2010 و2011 من 1379,3 مليون دينار إلى 2347 مليون دينار سنة 2011.
  - رغم أن صناعة مواد البناء عرفت نموا بداية من سنة 2006 إلاّ انه كان بطيئا ومتذبذبا.
  - كذلك عرفت صناعة الخشب و الفلين والورق تدهورا في نسبة مساهمتها من 2.47% سنة 2005 إلى 0.88% سنة 2012 مع أنها ارتفعت سنة 2013، فقد كانت قيمة صادراتها غير مستقرة خلال كل الفترة أما الصناعات النسيجية ومواد البناء، فإن مساهمتها ضعيفة ولم تتطوّر خلال الفترة 2001-2013.

عند مقارنة هيكل القيمة المضافة وهيكل الصادرات للصناعة التحويلية، نجد أن فرع **الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية** أبديا توافقا نسبيا بين التوجه الإنتاجي والتجاري، عكس **فرع الكيمياء**

الذي كانت مساهمته ضعيفة في القيمة المضافة مقارنة بالفروع الثلاثة السابقة، في حين أنه كان الأقوى تصديرا، نفس الملاحظة بالنسبة **لفرع مواد البناء** الذي كانت نتائجه في القيمة المضافة أفضل من نتائجه في التصدير.

المبحث الثالث: جهود الحكومة في إنعاش الاقتصاد وتثمين القطاع الصناعي

عملت الجزائر مع بداية الألفينيات على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة الاعتبار للقطاع الصناعي، وذلك من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي والسياسة الصناعية الجديدة.

أولا: برامج الاستثمارات العامة: استغلت الجزائر ارتفاع المداخيل النفطية من أجل إعادة بعث الاقتصاد، عبر برامج الاستثمارات العمومية الممتدة من الفترة 2001-2014، وذلك لأجل تحقيق الأهداف التالية:[44]

- تفعيل الطلب لاحتواء أثار السياسات الانكماشية، وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.
- تفيض معدّلات البطالة ودعم الأنشطة المستحدثة لمناصب الشغل.
- محاربة الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية.

وتتمثل تلك البرامج فيما يلي:[45]

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**: وهو برنامج متوسط المدى، خصص له مبلغ 7 مليار دولار أمريكي تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية. في الجانب الصناعي أنشئ صندوق ترقية المنافسة الصناعية، وتهيئة المناطق الصناعية.
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009**: جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها، خُصص له مبلغ 55 مليار دولار ليصل المبلغ إلى 200 مليار دولار نهاية 2009، وُجهت بالأساس لتحسين مستوى معيشة السكان، وتطوير البنى التحتية وتنمية الموارد البشرية، استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص على تعزيز القدرات في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية المنافسة.
- **برنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي 2010-2014**: خُصص له مبلغ 286 مليار دولار، لاستكمال المشاريع من البرنامج السابق، إضافة إلى المشاريع الجديدة، والذي هدف بالأساس إلى:

- تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسية، تحضير اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل، ترقية اقتصاد المعرفة من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية، تعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.ولقد كشفت عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة والمتأخرة عن ارتفاع التكاليف وبالتالي ارتفاع المخصّصات، التي لم تتوقف عند التقديرات الأولى، ما أدى إلى

تبديد كبير للأموال، إذ تشير التقارير الدولية أن الجزائر تنفق مرتين أكثر مقارنة بالدول المماثلة لها لتحصل على اقتصادية أقل بمرتين.[46]

إن وفرة الموارد المالية الناجمة عن الموارد الطبيعية يزيد من التوجه نحو الإنفاق، يتمثل هذا الأخير في إطلاق مشاريع كبرى للبنى التحتية والإسكان ...الخ وتعود بالفائدة الآنية على المواطنين. يؤدي الإنفاق في هذه الحالة إلى فقدان العمل لأهميته في المجتمع (تراجع القطاع الإنتاجي)، إذ تتوجّه الدولة أو تهدف من خلال سياسة الإنفاق العمومي إلى تحقيق هدفين هما:[47]

- الاستجابة للضغوطات الاجتماعية، وضمان الاستقرار السياسي، دون إن تكون هناك رؤية إستراتيجية عن مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب ذلك الإنفاق، ودون توجيه الموارد نحو الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي، وهذا ما حدث في الجزائر، إذ لم تشمل تلك البرامج القطاع الصناعي إلاّ بشكل هامشي.

ثانيا: السياسة الصناعية الجديدة: بعد أن دامت المرحلة الانتقالية في مسار بناء الجهاز الصناعي قرابة 20 سنة (1986-2006)، قرّرت الجزائر العودة إلى التخطيط للتنمية الصناعية من جديد، لأجل بناء قدراتها الصناعية.

1- الإطار المرجعي للسياسية الصناعية الجديدة: لقد نبعت ضرورة وضع إستراتيجية صناعية جديدة انطلاقا من تقييم تجربة التصنيع خلال المراحل السابقة، والتي لم تضمن للصناعة الجزائرية انطلاقة فعلية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتكفل لها المشاركة بكفاءة وتنافسية في السوق الدولية، وعليه فإن متطلبات السوق الدولية كانت المرجعية الأساسية لإعداد السياسة الصناعية الجديدة.[48]

تتمثل بعض تلك المتطلبات أو المرتكزات فيما يلي:

أ- إن العولمة التي يتولى صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة تأطيرها تقوم على حرية تنقل رأس المال، حرية تنقل السلع والخدمات ونسبيا حرية تنقل اليد العاملة، ترتب عنها إطار جديد للتبادل والتراكم على الصعيد العالمي. ومنه فإن إستراتيجية إنعاش وتطوير الصناعة تستهدف توجيه الاقتصاد الوطني نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي أو الإقليمي وإعطاءه الوسائل الضرورية للقيام بذلك.

ب- وضع الإستراتيجية الصناعية في فضاء يتخطى الحدود الوطنية، فالأنشطة الصناعية سوف لن تتم فقط في إطار السوق الوطنية، لأن الحدود بين السوق الداخلية والسوق العالمية ستزول، أو على الأقل بينها وبين السوق الإقليمية نظرا لاندماج الجزائر في السوق الأوروبية.

ج- يكمن العنصر الحاسم للتبادل الدولي في الهوة التكنولوجية، التي تسمح للبلدان الأكثر تقدما بإنتاج وتصدير المنتجات كثيفة التكنولوجية، بينما تتخصّص البلدان الأخرى في إنتاج المنتجات ضعيفة المحتوى التكنولوجي، والتي تقع في آخر سلسلة القيم الدولية.

د- إن تحويل المزايا المقارنة المطلقة إلى مزايا تنافسية يعتبر من التحديات الكبرى بالنسبة للبلدان المنتجة للمحروقات ومنها الجزائر، إذ تتعلق المزايا المقارنة بتكلفة العمل أو بالوفرة من مورد طبيعي ذي استعمال صناعي، أما المزايا التنافسية فهي نتيجة للسياسة الموجهة للدولة من أجل تعزيز قدرات التكثيف التكنولوجي، استيعاب الابتكارات التكنولوجية، درجة تغلغل التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في الاقتصاد الوطني.

هـ- حتى وإن ارتكزت الإستراتيجية الصناعية على المزايا الطبيعية التي تتوفر عليها الأمة، فإنها ترمي إلى تعميم الابتكار والتقدّم التقني وتنمية الموارد البشرية، بالبحث عن الاستثمارات المباشرة الأجنبية ذات الحجم المتوسط وحشدها. ولأن الاستثمار المباشر أصبح عاملا حاسما في التنمية الصناعية وتلاشى التمييز بين الاستثمار الأجنبي والوطني، فإن التنافسية أصبحت ترتبط أيضا بالبيئة العامة للأعمال والإطار المؤسساتي والاقتصاديات الخارجية ونوعية الموارد البشرية والقدرة على استيعاب التكنولوجيات الأجنبية، ومنه بالمستوى المرتفع للإنتاجية الكلية للعوامل.

إذا يتعيّن أن تستجيب إستراتيجية الإنعاش الصناعي لهذه المتطلبات، وأن تخلق تلاؤما بين الإطار الصناعي الوطني والبيئة الاقتصادية والصناعية الدولية.

2- الفروع الواجب ترقيتها: أخذا بعين الاعتبار المتطلبات السابقة، فإن الفروع التي يجب ترقيتها تدور حول ثلاثة محاور هي:

- القيام باستغلال امتلاك الموارد الطبيعية وتحويلها إلى منتجات تحتاجها السوق الدولية والتي تشكّل منتجات صاعدة: ومنه فإنه من بين الفروع المستهدفة هي: البتروكيمياء، صناعة الأسمدة، صناعة الحديد والصلب، تحويل المعادن غير الحديدة مواد البناء، الألياف الاصطناعية.
- تشجيع صعود فروع إنتاج السلع كاملة الصنع والاستهلاك الدائم، وذلك من أجل إحلال الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية محل الأنشطة المتعلقة بالتغليف والتعليب والتجميع، ولهذا فإن الفروع التي يجب ترقيتها على سبيل المثال: الصناعات الكهربائية والإلكترونية وأدوات القياس، الصناعات الميكانيكية، الصناعات التعدينية الصناعات الغذائية.
- الشروع في ترقية صناعات جديدة من خلال التجميع مع مراعاة صعوبة الدخول إلى هذه الأسواق، وتشمل الفروع المحددة في فروع مثل: صناعة السيارات الخفيفة، الأنشطة الصناعة المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- إنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية، وأقطاب تكنولوجية متخصّصة وتوفير شروط التعاون فيما بين القطاعات الصناعية، وبين المؤسسات ومراكز التكوين لتشكيل مناطق التنمية الصناعية،حيث تنشأ وتتطوّر تنافسية الاقتصاد الوطني.

الخاتمة:

بعد مقارنة بعض مؤشرات تنافسية المنطقتين وكذلك الإمكانيات التنافسية للاقتصاد الجزائري في مواجهة دول المتوسط والصناعات ذات الأولوية في تنمية الإنتاج والصادرات، توصلنا إلى نتائج على ضوئها نقدم بعض الاقتراحات:

أولا:النتائج: والتي نوردها في النقاط التالية:

- لقد أثرت نوع المشاركة بين الإتحاد الأوروبي وبين كل من دول البيكو ودول المتوسط على تنافسية هذه الأخيرة، إذ أعطت الدول الأوروبية الأولوية لدعم دول البيكو في ظل اندماجها للاتحاد، بينما ركّز اتفاق الشراكة على الجوانب الأمنية والسياسية. انعكس ذلك على تحسّن تنافسية دول البيكو مقارنة بدول المتوسط.
- تتنافس الدول المتوسطية إذا فيما بينها لاكتساب حصص سوقية أكبر.
- ومنه فإن المنافس المباشر للاقتصاد الجزائري هي دول المتوسط وليس دول البيكو.
- تعتبر الدول المتوسطية أفضل تنافسية من الاقتصاد الجزائري.
- رغم ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري ، إلاّ أن الفجوة بينه وبين دول المتوسط يمكن تقليصها إذا توفّرت الإرادة السياسية في تطوير الاقتصاد.
- رغم ضعف القطاع الصناعي إنتاجا وتصديرا، إلاّ أن الصناعات الغذائية والكيميائية، البلاستيكية، ومواد البناء تتوفر على إمكانيات تنميتها، لتصبح أكثر الصناعات كفاءة ومشاركة في تنمية الصادرات الجزائرية.
- تعتبر السياسية الصناعية الجديدة شاملة في تصوّرها لمتطلبات الأسواق الدولية وبالتالي في تحديدها لبعض الفروع التي يجب تنميتها

ثانيا: المقترحات: من أجل تثمين القطاع الصناعي وتحسين تنافسيته فإننا تقترح ما يلي:

- تبدأ تنمية القطاع الصناعي بضرورة إحداث التوازن بين الاستثمار في قطاع المحروقات والقطاع التحويلي.
- إن تنويع الصادرات لن يكون إلاّ بتنويع الإنتاج، ولأنه من الصعب تحقيق الكفاءة في جميع القطاعات، فإن الاستهداف القطاعي يصبح مهما. يتمثل جوهر الاستهداف في تنمية بعض الفروع الإنتاجية، عوض تنمية القطاع ككل، فالفروع التي يجب استهدافها هي تلك التي تحقق الكفاءة الإنتاجية والتي تشكّل منتجاتها صادرات محتملة.
- إحداث تحوّل تدريجي في هيكل الإنتاج الصناعي من الأنشطة القائمة على استخدام الموارد الطبيعية إلى الأنشطة المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة، وذلك بما يتناسب وتطوير القدرات البشرية والتكنولوجيا مستقبلا سواء كان ذلك في إطار الفروع التكنولوجية الموجودة، وإن

كانت من بين الفروع غير الكفؤة اليوم، أو في إطار استهداف وجذب فروع صناعية تكنولوجية جديدة في إطار شبكات الإنتاج الدولية.

- تنمية الأنشطة والفروع الداعمة للفروع المستهدفة لضمان إطار متكامل لبناء قدراتها الإنتاجية، كتنمية بعض المنتجات الفلاحية الضرورية لأجل فروع الصناعات الغذائية.
- تسريع انطلاق نشاط الأقطاب التكنولوجية ومناطق التنمية الصناعية المندمجة المقررة في السياسة الصناعية الجديدة، والتي تعتبر إطارا مهما يساهم في نقل التكنولوجيا والمعارف والمهارات بين المؤسسات ومراكز التموين والبحث.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو الفروع التكنولوجية التي تحتاج إلى التكنولوجيات الحديثة وإلى تطوير أنشطتها، وأيضا اكتساب المهارات العالية، مثل فروع الصناعات الميكانيكية والكهربائية والتي يجب إعادة بعث نشاطها خاصة من خلال المشاريع المشتركة.
- ضرورة اهتمام المؤسسات الوطنية بتحسين جودة منتجاتها، لإعادة الثقة في المنتج الوطني في السوق المحلية أولا، والذي يسمح بزيادة المبيعات وتخفيض التكاليف.
- ضرورة فرض الالتزام بالمواصفات والمعايير الدولية على المؤسسات الوطنية حتى تُقبل منتجاتها في الأسواق الخارجية.

الهوامش والمراجع:

[1]- فؤاد أبوستيت (2004): التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة،الدار المصرية اللبنانية، ص 6.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد (2005): اقتصاديات المشاركة الدولية: من التكتلات الاقتصادية إلى الكويز.الدار الجامعية،الإسكندرية،ص17.

[3]- فؤاد أبو ستيت،مرجع سابق. ص 14.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق.ص17.

[5]- المرجع نفسه .ص18-19.

[6]- هيفاء عبد الرحمن ياسين التركي(2010): آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي،دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن .ص472،471.

[7]- تقرير التنافسية العربية (2003)،المعهد العربي للتخطيط، الكويت،ص21.

[8]- World Economic Forum (2011): the global competitiveness report 2010-2011. Editor Klaus, s. Geneva, Switzerland. p.4

[9] -Barcelona declaration: adopted at the Euro-Mediterranean Conference - 27-28/11/95. Commission Européenne;

www.eeas.**euro**pa.eu/**euro**med/docs/bd_en.pdf AUSSI http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r14104_fr.htm

[10]- عبد الحميد عبد المطلب،مرجع سابق، ص 157.

[11] -Parlement européen , La politique européenne de voisinage. Fiches techniques sur l'Union européenne-2015.

http://www.europarl.europa.eu/aboutparliament/fr/displayFtu.html?ftuId=FTU_6.5.4.html

[12] - La politique européenne de voisinage, Op. Cit.

[13] -Chaib, B.(2009) « L'accord d'association Algéro-Européen à l'heure de la politique Européenne de voisinage » Revue des sciences économiques et de gestions n°9 pp.29-45.

[14] - Senik-Leygonie, c. « L'élargissement à l'Est : risques, coûts et bénéfices » dans : « Intégration économique européenne, problèmes et analyses » Sous la direction de Farvaque, E ; Lagadec, G. Editions de Boeck université, p288.

[15] - Barthe, M.A (2011) « Economie de l'union européen » 4ème Edition Economica, Paris. P58.

[16] - Union européenne, Liste des pays membres de l'Union européenne. . http://europa.eu/about-eu/countries/member-countries/index_fr.htm

[17] - Base de données de l'Union Européenne sur le http://ec.europa.eu/eurostat/data/database

[18]- بشارة خضر(2010)"أوربا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)" مركز دراسات الوحدة العربية،ترجمة سليمان الرياشي.

[19] - Kurtz,E. Yanitch, j.p (2001) « Situation économique et aspects structurels des PECO, candidats à l'adhésion à l'union européenne » Bulletin de la banque de France n°88. p. 73.

[20] -Dupuch,s. Jennequin, H. Mouhoud, E.(2001) «Intégration économique élargissement aux pays d'Europe centrale et orientale et économie géographique» Revue Région et développement n°13.pp. 125-161. Aussi Chaib B, Op.Cit

كذلك: عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص 93.

[21]- الطاهر هارون وعادل بلجبل (2006) "المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و PHARE لماذا الاختلاف؟" بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي "أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري" ،13- 14 نوفمبر 2006. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف. ص ص 539-552.

[22] - Synthèse études asymétries de l'UE: Règlement (CEE) n° 3906/89 du Conseil, du 18 décembre 1989, relatif à l'aide économique en faveur de la République de Hongrie et de la République populaire de Pologne. http://europa.eu/legislation_summaries/index_fr.htm

[23] -- Synthèse études asymétries de l'UE : Règlement (CE) n° 1267/1999 du Conseil, du 21 juin 1999, établissant un instrument structurel de préadhésion. http://europa.eu/legislation_summaries/index_fr.htm

[24] - COMMISSION EUROPEENNE ; DIRECTION GÉNÉRALE DE L'AGRICULTURE : SAPARD LE PROGRAMME SPÉCIAL DE PRÉADHÉSION POUR L'AGRICULTURE ET LE VELOPPEMENT RURAL.
HTTP://EC.EUROPA.EU/AGRICULTURE/EXTERNAL/ENLARGE/BACK/SAPARD_FR.PDF

[25]- الطاهر هارون. مرجع سابق.

[26] - Synthèse études asymétries de l'UE ; Règlement (CE) n° 1488/96 du Conseil du 23 juillet 1996 relatif à des mesures d'accompagnement financières et techniques (MEDA) à la réforme des structures économiques et sociales dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen.
http://europa.eu/legislation_summaries/index_fr.htm.

[27] - Parlement européen : DIRECTION GÉNÉRALE DES POLITIQUES EXTERNES DE L'UNION, Bilan des relations commerciales entre l'Union européenne et les pays méditerranéens. 22/09/2009
www.europarl.europa.eu/.../**bilanrelationscommerciales_ue**.../**bilanrelati**...

[28] - Synthèse études asymétries de l'UE : Règlement (CE) n° 1638/2006 du Parlement européen et du Conseil du 24 octobre 2006 arrêtant des dispositions générales instituant un instrument européen de voisinage et de partenariat. http://europa.eu/legislation_summaries/index_fr.htm.

[29] - Instrument Européen de voisinage et de partenariat Algérie, programme indicatif national 2007-2010 et 2011-2013.

[30] -Kurtz,E. Yanitch, j.p Op.Cit.

[31] - Moisseron, j.y. (2005) «Le Bilan Mitigé des accords de Barcelone» dans «Le partenariat euro-méditerranéen Dix ans après Barcelone» Conférence organisé par : the Center for european Studies et institut de recherche pour le développement. 19-20 Avril 2005. Le Caire. pp33-73

[32] -Dupuch,s. Jennequin, H. Mouhoud, E. Op.Cit.

[33] - Dupuch,S. Mouhoud, E. Talahite, F. (2004) « L'union européenne Elargi et ses voisins Méditerranéens : les perspectives d'intégration » Economie internationale, n°97 pp.105-127.

[34] - Trigo Catalina, A (2009) «Intégration Régionale des PECO et des PPM» Revue d'Etudes Comparatives Est-Oust. Vol.40, n°2, Juin, pp87-111.

[35] - Parlement européen :Bilan des relations commerciales entre l'Union européenne et les pays méditerranéens. Op.Cit.

[36]-Trigo Catalina, A (2009) «Intégration Régionale des PECO et des PPM» Revue d'Etudes Comparatives Est-Oust. Vol.40, n°2, Juin, pp87-111.

[37] -Hugon, ph. (2005) «Les accords de libre Echange Entre l'Union Européenne et les PSEM ont-ils Favorisé un développement et un Partenariat Durable conforme au projet de Barcelone ?» pp 1-32. Conférence de Caire. Op. Cit.

[38] - Annuaire IEMed de la Méditerrané (2013) : Les relations commerciales entre les pays méditerranéens, p.257.

[39] - جمال قاسم حسن ومحمد إسماعيل (2012) "**تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**" صندوق النقد العربي، ص ص 1-50.

[40] - Banque d'Algérie, **Rapports :** 2002-2007-2012, Annexes. http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm. ET
Banque Mondiale: http://donnees.banquemondiale.org/indicateur

[41] - Mebtoul, A. «L'Algérie sortira-t- elle en 2012 de l'économie rentière ? » Le Quotidien Algérien le Matin de 27/12/2012.

[42] - Mekideche, M. (2008) : « L'économie Algérienne à la croisée des chemins , Repères actuels et éléments prospectifs ». Ed Dahlab. p 151.

[43] - ONS (2012) : Annuaire statistique de l'Algérie. Vol N° 28, p.309-310. للاطلاع على التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

[44] - صالحي صالح: تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتجية النمو غير المتوازن للفترة 2001/2014. أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1 أيام 11-12 مارس 2013.

[45] - برامج الإنعاش الاقتصادي على الموقع:
http://www.consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires/economie/PLAN_DE_RELANCE_ECONOMIQUE.pdf

[46] - Mebtoul, A. Op.Cit.

[47] - Benbitour, A. (2011) « D'une économie basé sur les ressources à un développement équilibré ». Dans « Le développement économique de l'Algérie, expériences et perspectives ». Ouvrage collectif sous la direction de Hafsi, T . Ed. Casbah. pp.189-195.

[48] - تم استخلاص عناصر السياسة الصناعية الجديدة من: إستراتجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، الكتاب الأبيض للحكومة، ص 20،26،28،29،51،52،97،102،103، 105.